أنتاج الفقر في الدول النامية بين المفهوم والأسباب

م. د. لورنس يحيى صالح م. د. اسماء جاسم محمد
جامعة بغداد- كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

المستخلص

ان الفقر في البلدان النامية هو نتاج التخلف، مثلما تعد الرفاهية ونفي الفقر هي نتاج التنمية الشاملة. والتخلف في بلادنا معطى تاريخي نتج عن فترة الاستعمار وما صاحبها من نزح الفائض إلى الخارج مع تشوه الهيكل الإنتاجي. وفي العصر الراهن أعيد أنتاج الفقر بل ازداد تفاقماً في السنوات الأخيرة– بحكم مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية. علماً ان الفقر اليوم مرتبط في الكثير من إشكاله بالفقر الناتج في الأمس البعيد والقريب.

Abstract

The poverty in the developing countries is output to under development as we consider welfare, where as when the poverty disappear that produced be the general development . Historically, in our countries, the underdevelopment is the result of colonialism period and what is associated with it of transferring the surplus abroad and the disorder of production structure. And at the present time, the poverty is reproduced and aggravated in the last years as a result of many internal and external reasons.Today, poverty is associated in many forms with the poverty previously.

المقدمة

الفقر ظاهرة مُعقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وتأريخية. ويختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة. ولكن من المتفق عليه ان الفقر هو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات. والى جانب الحرمان المادي، يُشخص البعض اوجهاً أخرى للفقر من أهمها التهميش والاعتمادية، وضعف القدرة على اتخاذ القرارات وممارسة حرية الاختيار والتصرف بالأصول الإنتاجية ومواجهة الصدمات الخارجية والداخلية، وعدم الشعور بالأمان.

يعد الفقر، في الدول النامية، مشكلة ذات جذور عميقة ومسببات متشابكة، فعلى الرغم من القفزة الهائلة في الاقتصاد والإنتاج التي حققتها البشرية في العقود الأخيرة، يظل الفقر واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء من اعقد المشاكل الموروثة من القرن والقرون الماضية، والتي تواجه الإنسانية في بداية هذا القرن مُنذرة ومهددة بالمزيد من الصراعات والتناقضات.

إذ لا تزال، في عالمنا المعاصر، مستويات غير مقبولة من الحرمان بكافة أشكاله المادية والمعنوية ، فقد أشارت الدراسات الدولية إلى ان شخصاً من بين خمسة في العالم يعيش تحت خط الفقر، أي اقل من دولار واحد يومياً ، ولو رُفع هذا الخط قليلاً لتجاوزت نسبة الفقراء ثلث سكان العالم جُلهم في الجزء النامي من العالم، في الوقت الذي تبلغ فيه ثروة بضع مئات من البليونيرات قرابة نصف الدخل الإجمالي العالمي . الأمر الذي يُنذر بالخطر، إذ ثمة خلل كبير يهدد وجود الإنسان ومستقبله وبخاصة في الدول النامية، مما يجعل الحديث عن التحديث السياسي والاجتماعي والعلمي من دون جدوى، فلا حداثة حقيقية في ظل فقر مُدقع وأمية كاسحة تطال نسبة كبيرة من البشر .

هدف البحث

ان مشكلة الفقر في الدول النامية لها جذورها التاريخية العميقة، وان استمرار هذه المشكلة وتفاقمها لها أسباب أخرى داخلية وخارجية. ويهمنا هنا محاولة إبراز تلك الأسباب المؤدية إلى مشكلة الفقر في الدول النامية وتفاقم تلك المشكلة واستمرارها، وذلك من خلال استعراض الأسباب التأريخية إضافة إلى الأسباب الأخرى الداخلية والخارجية.

فرضية البحث

ان هذا البحث يقوم على فرضية مفادها ان للفقر، في الدول النامية، أسباب تاريخية تعود إلى طبيعة العلاقة مع العالم الآخر الذي يطلق عليه اليوم بالعالم المتقدم، إضافة إلى أسباب داخلية وخارجية كان لها الدور في استمرار وتفاقم الفقر في الدول النامية.

سيتم توضيح هذه المشكلة (الفقر) والأسباب المؤدية إلى نشوءها واستمرارها وتفاقمها في الدول النامية من خلال هذا البحث وذلك في خمسة محاور. حاولنا توضيح مفهوم الفقر بمعناه الواسع مع استعراض لمدى انتشاره واستفحاله في الدول النامية وذلك من خلال المحورين الأول والثاني.أما المحور الثالث، فتناولنا من خلاله الأسباب التأريخية لنشوء الفقر في الدول لنامية. أما الأسباب الداخلية والخارجية والتي كانت وراء استمرار وتفاقم هذه المشكلة في الدول النامية فكانت من حصة المحورين الرابع والخامس. وفي النهاية حاولنا الخروج ببعض الاستنتاجات والتوصيات التي نجدها قد تكون مفيدة لنا ولكم وتلك كانت الخاتمة.

وفي النهاية نتمنى انّا قد وفقنا في الوصول إلى هدفنا من هذا البحث وفي إثبات فرضيته، وما التوفيق إلا من عند الله.

إنتاج الفقر في الدول النامية بين المفهوم والأسباب

المحور الأول- حول الفقر

أولا- مفهوم الفقر poverty concept

رغم الإرث ألتأريخي للثورات الاجتماعية والتغيرات الكبيرة التي اجتاحت العديد من الشعوب والتي كان دافعها وسببها ظاهرة الفقر، ورغم حجم الإلهام الفكري المُعّبر عن الاستياء والرفض لكل أشكال الفقر، ونتيجة لتعدد المرجعيات التي تعكس اختلاف الإيديولوجيات في العالم، ونظراً لتداخل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية مع بعضها البعض. أصبح في حكم المؤكد بأنه ليس هناك تعريفاً مشتركاً لمفهوم الفقر ولا سيما إذا اخذ في الاعتبار المفهوم النسبي للأشياء.

ومع ذلك يُعد الفقر ظاهرة اقتصادية اجتماعية سياسية عالمية متعددة الجوانب وذات أبعاد نفسية وإنسانية كبيرة وسنحاول استعراض بعض وجهات النظر المختلفة حول مفهوم الفقر.

فقد عرّف البنك الدولي الفقر بأنه "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"، بينما ترى منظمة الأمم المتحدة ان الفقر هو "العوز المادي وان الفقراء هم أشخاص مضطرة للكفاح بصفة مستمرة لإنقاذ نفسها وعيالها من الفقر ولتضمن لنفسها إمكانية الحصول على الاحتياجات الإنسانية الأساسية"[1] .

ووفقا لمفهوم امارتياسن Amartyasen* فانه يرى "ان الفقر يسود إذا لم يتمكن فرد ما من الحصول على حد أدنى مقبول من الرفاه الإنساني* ، ومن ثم فان الفقر لا يعني انخفاض الدخل في حد ذاته ولكن عدم كفاية الدخل لتلبية الاحتياجات المناسبة للفرد والإنسان".[2]

*** - امارتياسن ، أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد .**

*** - الرفاه الإنساني : يتكون الرفاه المذكور من توليفة من الاحتياجات تبدأ بالمتطلبات الأولية مثل الغذاء وجودته وتنتهي إلى احتياجات مركبة مثل احترام الذات .**

امّا الدين الإسلامي فيرى ان الفقر شراً انسانياً بسبب حرمان الإنسان من احد حقوقه الذي هو الكفاية في العيش، وشراً اجتماعياً باعتباره يعوق المجتمع عن التقدم المادي والمعنوي، ويعتبر ان المجتمع الأمثل الذي يسعى إلى تكوينه هو المجتمع الذي لا فقر فيه ولا فقراء[1] وبهذا المفهوم نستطيع القول ان الفقر يُعد من اخطر التحديات التي تواجه الإنسان، حتى يكاد ان يكون كُفراً*. نلاحظ ان مفهوم الحرمان النسبي هو مفهوم تشترك فيه كل التعريفات السابقة للفقر، حيث قدّم تقرير للتنمية الإنسانية أصدرته الأمم المتحدة عام 1977 مقياساً للفقر الإنساني تحت اسم "دليل الفقر الإنساني "يقيس الحرمان والفقر من خلال خمسة خصائص للفقر مستنبطة من واقع الحياة وهي: الجهل، وسوء التغذية بين الأطفال، والوفاة المبكرة، وفقر الرعاية الصحية، وعدم القدرة على الوصول إلى حياة آمنة.

لذا يُعرّف الفقر بأنه "الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد الى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق من الحياة" [4]

ثانياً- المفهوم النسبي للفقر Relative poverty

وهو يمثل الحد الضروري لتأمين السلامة الصحية وتجنب سوء التغذية وغيرها من الاحتياجات الإنسانية الضرورية، وهذا الحد يرتبط ويتغير بتغير الدخل من بلد إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى في نفس البلد (المفهوم النسبي للفقر). حيث ان الدارسيين يقّرون بان الفقر ظاهرة نسبية، وان فكرة ميزانية الكفاف تتسع لعدد من المسائل الشخصية كالذوق والتقاليد الاجتماعية وغيرها، وما يعد فقراً في دولة ما (كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً) يُعد لا فقر أو قد يعد غنى في دولة أخرى (كالصومال أو الكونغو مثلاً).

حيث ان الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية يتحدد بمستوى كفاف أو دخل 16800 دولار كدخل سنوي للفرد. وهو مستوى الدخل الذي يعُبر عن معيار الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1998، ويعتبر هذا الدخل الحد الفاصل بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة[5]. وعند المقارنة مع الدول النامية، نجد ان للفقر وجوه أخرى هناك ،حيث ان معيار الفقر، الذي وضعته المؤسسات الدولية ومنها صندوق النقد والبنك الدوليين، في الدول النامية هو (من يعيش بأقل من دولار واحد يومياً) * ولأجل المقارنة فهذا يعني ان حد الفقر في الدول النامية يتحدد بمستوى 367 دولار كدخل سنوي للفرد، وان افترضنا ان معيار الفقر هو (من يعيش بأقل من دولارين يومياً) فيصبح حد الفقر هو 734 دولار كدخل سنوي في الدول النامية[6].

المحور الثاني- الفقر في الدول النامية
poverty in developing countries

"العالم أصبح اليوم جزيرة أغنياء تحيط بها بحار من الفقراء"[7] هكذا تم وصف معضلة الفقر العالمي في قمة الأرض التي عُقدت في جوهانسبرغ عام 2002. هذه المعضلة التي تزداد يوماً بعد يوم رغم التقدم الكبير الذي أحرزته البشرية في شتى المجالات من إنتاج وتكنولوجيا واتصالات...، إلا ان العالم ما زال يعاني الفقر وسوء التغذية والمجاعة والمرض، علما ان خبراء العالم يجمعون على ان نتائج هذا التقدم تكفي لتقديم الرفاهية لجميع سكان الأرض دون مُنازع .

وتنذر ظاهرة الفقر بالخطر، حيث تضاعف عدد الدول الفقيرة في العقود الثلاثة الماضية فقد بلغ عدد الدول الفقيرة نحو 25 دولة عام 1971، ارتفع العدد ليصل إلى 48 دولة في عقد التسعينات من القرن المنصرم، ثم وصل العدد إلى 63 دولة بعد عام2000 [8].

---

* - وهي مقولة لسيدنا أبو بكر الصديق (رض) "يكاد ان يكون الفقر كفراً" وهناك قول لسيدنا علي بن أبي طالب (رض) "لو كان الفقر رجلاً لقتلتهُ" .

* - انه لمعيار زهيد ومجحف للغاية ، فليس في بعض مناطق العالم من يستطيع العيش بهذا النزر القليل (دولار واحد يومياً) ومن ثم فان هذا المعيار يقلل كثيراً من خطورة مشكلة الفقر في الدول النامية .

ان مستويات الفقر ترتفع باضطراد حتى إنها تصل إلى درجات الأزمة في العديد من البلدان النامية. فقد ازداد عدد سكان العالم الذين يعيشون تحت خط الفقر (وهو كل من يعيش على اقل من دولار واحد يومياً) إلى مستويات عالية جداً، إلى نحو 1.3 مليار نسمة عام 2002 بعد ان كان 1.1 مليار نسمة عام 1985 و 1.2 مليار نسبة عام 1998، وان اغلبهم ان لم نقل كلهم في البلدان النامية[9]. حيث ان 33 % من الأفراد في الدول النامية يعيشون تحت خط الفقر[10]. أما إذا كان معيار الفقر هو اقل من دولارين في اليوم الواحد، فان عدد الفقراء سيرتفع إلى أكثر من 2.8 مليار نسمة أي أكثر من 45% [11] من سكان العالم البالغ أكثر من 6.7 [12] مليار نسمة تقريباً وفق احدث الإحصائيات، واغلبهم ان لم نقل كلهم تقريباً في الدول النامية .

ففي أفريقيا، والبالغ سكانها نحو 700 مليون نسمة، يعيش نحو 50% منهم تحت خط الفقر، وارتفع عدد الفقراء في جنوب الصحراء الأفريقية من 200 مليون عام 1980 إلى 266 مليون عام 1995 [13] ثم إلى 380 مليون عام 2005، وإذا استمر الحال بهذه الوتيرة فان هذه المنطقة ستشمل ثلث فقراء العالم عام 2015 [14].

امّا في آسيا، وتحديداً شرق آسيا فيقطنها نحو 1.9 مليار نسمة، وان نصيب الفرد بلغ فيها نحو 1060$ سنوياً. ولكن مع هذا يُعاني نحو 30% من سكانها الفقر المدقع (دولار يومياً) وذلك خلال فترة التسعينات من القرن المنصرم، حيث يعيش نحو 5.6 [15] مليون شخص في إطار ضياع فرصة انتشالهم من ضائقة الفقر. امّا جنوب آسيا، فلا تزال تعاني من بعض أسوأ حالات الحرمان الأنساني في العالم، إذ يبلغ سكانها نحو 1.4 مليار نسمة، وان نصيب الفرد فيها لا يتجاوز 460 دولار سنوياً. وان أكثر من ثلثي سكان بنغلادش والهند وباكستان تعد في عداد الفقراء.[16]

امّا في دول أمريكا اللاتينية، فتعد مثالاً حياً على الفقر، ففي أواخر التسعينات وتحديداً في عام 1999 ازداد عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر بمقدار 15 مليون نسمة عما كان عليه العدد في عام 1987،[17] ثم حصل هبوط طفيف في نسبة من يعيشون على اقل من دولار واحد بمقدار 8.5% وذلك للأعوام بعد سنة 2000 كمعدل ولغاية سنة 2005 تحديداً.[18]

وحيث ان العالم العربي يشكل جزءاً من الدول النامية، فهو الآخر يعاني من مشكلة الفقر التي تعد اكبر التحديات التي يواجهها العرب في تاريخهم المعاصر. وحسب دراسات وتقديرات منظمة العمل العربية لعام 2005 فان مساحة الفقراء وانتشارها يزداد في المنطقة العربية بحيث يزيد مجموع من يعيشون تحت خط الفقر على 75 مليون نسمة، أي نحو ربع سكان المنطقة العربية البالغ 330 مليون نسمة حسب تقديرات عام 2007،[19] ومعظمهم في (موريتانيا، اليمن، السودان، الصومال، جيبوتي) والتي تعد من الدول منخفضة الدخل. وما زالت اليمن تصنف ضمن الـ 40 دولة الأقل دخلاً في العالم، حيث يصل نصيب الفرد من الدخل القومي نحو 380$ سنوياً.[20]

ويُلاحظ ان آثار الركود الاقتصادي التي خلفتها الأزمة الاقتصادية الحالية ما زالت ملموسةً ومن المتوقع جداً إنها ستضع بصماتها على نمو الناتج المحلي ومن ثم معدل دخل الفرد ومن ثم الفقر ولاسيما في الدول النامية التي ستكون المتضرر الأكبر من هذه الأزمة وتداعياتها، حيث من المتوقع ان تؤدي الأزمة الى ارتفاع كبير في معدلات الفقر بنسبة 15% خلال الأعوام المقبلة .[21]

المحور الثالث- الأسباب التأريخية لنشوء الفقر في الدول النامية

ان ما تُعانيه الدول النامية من مشكلات حادة ، مثل تفاقم العجز في موازين مدفوعاتها ، وانفجار المديونية الخارجية، وتعرضها لقوى التضخم المستورد، وتدهور اسعار الصرف لعملتها الوطنية....الخ من المشكلات التي لها الأثر الكبير في استمرار وتعميق مشكلة الفقر، تعود في جوهرها الى طبيعة الموقع اللا متكافئ الذي تحتله هذه البلاد في الاقتصاد العالمي. هذا الموقع الذي تشكل خلال العملية التاريخية التي فُرضت* على هذه البلاد، والذي تسبب في اختلال هياكلها الإنتاجية بحيث أصبحت منتجة ومصدرة للمواد الخام ومستوردة للسلع الصناعية، وجعلها بالتالي في حالة تبعية شبه كاملة للاقتصاد الرأسمالي العالمي. هاهنا يكمن لب المشكلة وجوهر القضية، ومن هنا يمكن لنا البحث في الجذور التاريخية المسببة لهذه المشكلة (الفقر). وسوف نتناول تلك الجذور من خلال الأتي:-

أولا- الماركنتيلية وبروز ظاهرة الكولونيالية*- ونشوء الفقر في الدول النامية.

تحديداً خلال المدة مابين القرن الحادي عشر والرابع عشر، تتغير موازين القوى، إذ يدخل النظام الإقطاعي مرحلة التفسخ والانحلال ممهداً بذلك الطريق إلى الرأسمالية التجارية والتفوق الأوربي. حيث شهدت تلك المدة سلسلة الحروب الصليبية 1096-1199، وفيها تسقط بغداد على يد المغول، وتدخل المنطقة (منطقة الشرق الإسلامي) مرحلة تدهور مظلمة، وتبدأ المحاولات الأوربية الاستعمارية للسيطرة على خيراتها وثرواتها وجعلها توابع لهم لتصريف منتجاتهم ومستودع لسرقتهم.

وخلال فترة القرن الرابع عشر والخامس عشر تبدأ الاستكشافات الجغرافية. حيث تمكن الأوربيون (البرتغال من خلال الملاح فاسكودي جاما) من الدوران حول القارة الأفريقية والوصول إلى طريق رأس الرجاء الصالح، ثم استمر إلى تنزانيا على الساحل الشرقي لأفريقيا، وتابع حتى وصل إلى شبه القارة الهندية 1498. كما وتمكن (الأسبان من خلال الملاح كريستوفر كولمبس) من الوصول إلى شواطئ العالم الجديد أي أمريكا اليوم مثل المكسيك والبيرو والبرازيل وغيرها من الأراضي المحيطة بها.

وبدأ الصراع بين الدول الأوربية (البرتغال، اسبانيا، هولندا، فرنسا، انكلترا) على المناطق المكتشفة ومناطق الشرق الإسلامي (الدول النامية اليوم)، وذلك لاضطهاد شعوبها وسرقتهم ونهب ثرواتهم. فكانت الحروب والإبادة البشرية والقسوة من اجل التوسع الكولونيالي على حساب الشعوب في أفريقيا واسيا وأمريكا التي أُضطهدت إلى حد الفقر الشديد والموت.[22]

وان بعض صور النهب والسرقة والقتل وإفقار الشعوب في أفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية (الدول النامية اليوم)، كانت أسبابها كالأتي:

- **فيما يخص المعادن النفيسة (الذهب والفضة)، فقد تمت اكبر عمليات سرقة ونهب في التاريخ. حيث سيطر المستعمرون على مصادر وطرق نقل الذهب والفضة من أفريقيا وأمريكا، وتم نقلها إلى أوربا، حيث كان يُطلق على الساحل الأفريقي بالساحل الذهبي بسبب الأرباح الطائلة التي حصل عليها الأوربيون من الذهب. وتقّدر كمية الفضة التي نهبها الأوربيون من دول أمريكا اللاتينية مثلاً بحوالي (8.272.240) مليون مارك ذهبي، وكمية الذهب المنهوب حوالي(6.228.000) مليون مارك ذهبي خلال المدة 1522-1800 وحسب تقديرات ارنست.[23]**
- **وهناك المحاصيل الاستوائية مرتفعة القيمة كالعاج والريش وغيرها من أفريقيا، والدخان والقطن والسكر والكثير من المواد الأولية من أمريكا. ومن ثم عزم الأوربيون البقاء في المستعمرات للاشتغال بإنتاج هذه المحاصيل وتصديرها إلى أوربا مقابل أسعار زهيدة جداً*، مكونين بذلك ما يمكن ان نسميه بـ (نمط الإنتاج الكولونيالي).[24]**

---

* - العودة إلى وقائع التأريخ عبر تطور وتوسع النظام الرأسمالي العالمي يعكس دائما مصلحة الطرف الأقوى، اذا هو نظام على درجة عالية من عدم العدالة في توزيع المنافع وعلى درجة عالية من الاستغلال، ولو اختلفت الوسائل والسبل.

* - الكولونيالية، تعبر عن مرحلة الاستعمار القديم الذي اعتمد على احتلال المستعمرات (آسيا وأفريقيا وامركيا اللاتينية) بالقوة واستعباد شعوبها بشتى أساليب القهر والاستغلال.

* حيث نقلت كميات هائلة منها بابخس الأثمان ان لم نقل بلا مقابل، حيث كانوا يقايضون هذه السلع ببعض السلع التافهة كالخمور والزجاج...، وهنا يبدأ تقسيم العمل الدولي.

- علماً ان أضخم المغانم التي حققها المستعمرون الأوائل، هي تلك الأرباح الضخمة والخيالية التي حققوها من تجارة الرقيق، ولاسيما بعد تزايد الطلب على الأيدي العاملة في أوربا والعالم الجديد (لترسيخ نمط الإنتاج الكولونيالي). وكانت مصادر اقتناص الرقيق هي الدول الأفريقية مثل انجولا والكونغو وغينيا وغانا وموزنبيق. وقد مارس المستعمرون افضع وأقسى وسائل العنف في اقتناص العبيد وبيعهم بعد إيداعهم في الحصون والقلاع التجارية على السواحل إلى ان يتم شحنهم بالسفن إلى أوربا والعالم الجديد*. تذكر بعض المراجع، ان الإفراغ البشري الذي حدث لأفريقيا خلال فترة الاستعمار تقدر بحوالي مابين 60-100 مليون مواطن افريقي[25].
- ومن الثابت تأريخياً ان الأرباح الضخمة من سرقة المعادن النفيسة وتجارة الرقيق وغيرها، حفزّت رأس المال التجاري في الكثير من دول القارة الأوربية ، وتأسست لذلك شركات احتكارية كبرى مثل شركة الهند الغربية الهولندية، وشركة السنغال الفرنسية، وشركة الهند الشرقية البريطانية، وشركة التجار المغامرين وغيرها من الشركات الاحتكارية الكبرى.[26] وذلك لإكمال عمليات النهب والسرقة وأحكام السيطرة الكولونيالية على المناطق التي وقعت تحت سيطرتها، وترسيخ نمط الإنتاج الكولونيالي .
- هكذا كانت الماركنتيلية ، نموذج التوسيع الرأسمالي ، صفحة سوداء في تاريخ العلاقات التجارية الدولية حيث نمط الإنتاج الكولونيالي الذي استهدف نزح المعادن النفيسة وسرقة المواد الأولية وتجارة الرقيق. وهي فترة سطوة رأسمال التجاري الذي نما وتضخم في تلك الفترة على حساب إفقار الشعوب النامية، وهو يقطر دماً وتفوح منه رائحة السرقة والغش والخداع وتلطخه أحقر تجارة عرفتها البشرية، وهي تجارة العبيد، أي الاتجار بالإنسان كسلعة مادية .
- والمهم هنا ان ننوه إلى مسألة مهمة وذات علاقة ببحثنا، انه نتيجة لهذه المرحلة فقد فقدت البلاد المهيمن عليها في آسيا وأفريقيا وأمريكيا حريتها في تجارتها الخارجية، فلم يعد بإمكان المستعمرات ان تصدر سلعها للخارج إلا عن طريق الدول الأوربية المستعمرة لها (الميثاق الاستعماري). كما خسرت كل وسائل الدفع الدولية التي كان بالإمكان استخدامها كوسيلة للتجارة والارتقاء والتقدم، وهو الرصيد الذي شكل في أوربا احد المصادر المهمة للفائض الاقتصادي والتراكم الأول لرأس المال الصناعي في المراحل اللاحقة للرأسمالية. حيث ان الثابت انه في نهاية القرن الثامن عشر تقريباً كانت دول القارة الأوربية تملك رصيد من الذهب يقدر بحوالي 10.4 بليون مارك ذهبي، وإذا علمنا ان كمية الذهب التي كانت تملكها هذه الدول أصلا في نهاية القرن الخامس عشر تقريباً تساوي بليون واحد مارك ذهبي،[27] اذاً الفارق قد انساب عليها من المستعمرات (أي الدول النامية اليوم) على حساب الشعوب النامية وتخلفها وبالتالي نشوء الفقر فيها .

* ليس هناك أبشع من الطريقة التي كان يتم بها قنص العبيد وإرسالهم إلى أسواق البيع أي سوق النخاسة: حرق القرى وقت الليل ثم يخطفون (العبيد) وهم يحاولون النجاة من النيران. وفي المستودعات كانوا لا يعطون من الزاد إلا بمقدار سد الرمق، ثم يوسم كل رجل أو امرأة أو طفل باسم التاجر الذي اشتراه. وكان هذا الوسم شبيها بوسم الماشية بقطعة من الحديد الملتهب. ثم يحملون في السفن ولتقليص النفقات كانوا يرصون رصاً كما يرص السردين في العلب، الواحد لصق الآخر، ونتيجة لقلة العناية الصحية وقلة الغذاء كان يموت في شحنة السفينة نحو 30% تقريباً من السود. لمزيد من التفاصيل راجع المصدر: جون هنريك كلارك وفينسنت هاردنج، تجارة الرق والرقيق، ترجمة مصطفى الشهابي ، مكتبة الهلال ، القاهرة ، 1981، ص 15-26.

ثانياً- نمط العلاقات الاقتصادية الدولية للفترة الممتدة بين النصف الثاني من القرن الثامن عشر ولغاية بداية القرن العشرين، بين ما يطلق عليه اليوم الدول الفقيرة وبين الدول التي مارست الثورة الصناعية .

ذكرنا آنفاً ، كيف أدت الماركنتيلية إلى بروز ظاهرة الكولونيالية وتكوين التراكم الأول لرأس المال في أوربا على حساب إفقار الشعوب في أفريقيا واسيا وأمريكا، التي تعرضت لعمليات نهب وحشية للمعادن النفيسة وتجارة الرقيق والإبادة ... الخ ، وقد استمرت هذه المرحلة إلى نهاية القرن الثامن عشر تقريباً .

ومنذ تلك الفترة (نهاية القرن الثامن عشر)، بدأت الدول الرأسمالية الأوربية في تطويع وتكييف المناطق المسيطر عليها عبر البحار لكي تخدم المتطلبات الجديدة لتطوير الرأسمالية الصناعية*. فلم تعد حاجة هذه الدول قاصرة على السكر والدخان والشاي والبن والرق والمعادن النفيسة، كما كان أبان المرحلة الماركنتيلية، بل اتسعت هذه الحاجات لتشمل المواد الخام التي تلزم الصناعة والمواد الغذائية التي تحتاج إليها لإطعام السكان في المدن الصناعية الذين تزايدت إعدادهم، وكذلك الحاجة إلى أسواق لتصريف الفائض في الإنتاج الصناعي. فكانت هذه المرحلة التي أرسيت فيها دعائم التخصص وتقسيم العمل الدولي غير المتكافئ بين الدول الرأسمالية الصناعية وبين البلاد التي أُفقرت* بفعل سرقة ما بحوزتها من موارد وفوائض اقتصادية، حيث أصبحت هذه البلاد أسواقا رئيسه لتصريف فائض الإنتاج الصناعي للدول الأوربية ومنبعاً لتوريد المواد الخام والسلع الغذائية ومن هنا جاءت ضرورات التوسع في غزو هذه البلاد واستعمارها وإعادت تشكيل بنيتها الإنتاجية والاجتماعية والسياسية، لكي تتجاوب ومتطلبات تراكم رأس المال الصناعي واستمرار ديمومته في العواصم الاستعمارية . ولهذا شهدت هذه المرحلة صراعاً جديداً بين القوى الاستعمارية للتسابق على اقتسام المستعمرات (الدول النامية اليوم)، كما تميزت ببروز قوى استعمارية جديدة مثل ألمانيا وايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وروسيا وغيرها.[28] وبذلك زادت مساحة المستعمرات والأراضي المحتلة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وزاد من افقارها وجعلها توابع للاقتصاديات الصناعية . فكانت هذه مُساهمة تاريخية في استمرار وتعميق مشكلة الفقر والتخلف في الدول النامية اليوم . ويبين الجدول (1) صورة عن تقسيم مناطق العالم بين الدول الاستعمارية خلال المدة 1870 – 1914.

جدول (1) يوضح مساحة المستعمرات * وعدد سكانها موزعة بحسب الدول الاستعمارية خلال المدة 870 – 1914 .

الدول الاستعمارية	نصيبها من المستعمرات في منا طق العالم المختلفة			
	في عام 1870		في عام 1914	
	المساحة مليون كم^2	سكان المستعمرات مليون نسمة	المساحة- مليون كم^2	سكان المستعمرات مليون نسمة
بريطانيا	22.2	251.9	33.5	393.5
روسيا	17.0	15.9	17.4	33.2
فرنسا	0.9	6.0	10.6	55.5
ألمانيا	-	-	0.3	9.7
USA	-	-	0.3	19.2

مصدر الجدول/ رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكوين التأريخي للتخلف بدول العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1987 ، ص54-55 .

* - حيث حدثت تغيرات في أحشاء المجتمع الأوربي والتي ساعدت على ظهور الرأسمالية الصناعية وتطورها في هذه الفترة ومنها تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ، والتي ساهمت في حدوث زيادة كبيرة جداً في الإنتاج . من خلال التوسع في التخصص وتقسيم العمل داخل المصنع الواحد وتنميط الإنتاج ووفورات الحجم واستخدام البخار والفحم كقوة محركة وظهور العديد من الآلات التي حلت محل العمل العضلي (وهذا ما أطلق عليه الثورة الصناعية) . لمزيد من التفاصيل راجع المصدر / لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، ص159 – 162 .

* - المستعمرات وأشباه المستعمرات والبلاد التابعة وهي الدول النامية اليوم، لا نقول عليها فقيرة في ذلك الحين لأنها كانت مكتفية ذاتيا وذات بنيان إنتاجي متنوع وكان يوجد فيها قدر من الفائض التجاري. وبالتالي فإنها أفقرت بفعل فاعل.

* - علما ان المستعمرات تقع في أفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية، أي الدول النامية اليوم .

يمكننا حصر الظاهرة الاستعمارية ومعرفة مدى حجمها إذا ما علمنا انه حتى عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914، كانت مساحة المستعمرات تقدر بحوالي 65 مليون كم^2، موزعة بين الدول الاستعمارية الكبرى، وهي تعادل حوالي 50% من إجمالي مساحة المعمورة التي تقدر بحوالي 133.9 مليون كم^2. وإذا أضفنا إلى ذلك مساحة المستعمرات وأشباه المستعمرات التي تخص الدول الرأسمالية الصغرى (البرتغال وهولندا وغيرها) لإرتفعت هذه النسبة إلى 67%.[29]

ومهما يكن، فان الذي يهمنا في تاريخ ظاهرة الاستعمار ورسوخها ونمط العلاقات الاقتصادية أثناء وبعد مرحلة الثورة الصناعية، هي عمليات الاستغلال الاقتصادي التي مورست بحق الدول النامية اليوم (المستعمرات) . فهي تمثل أو تعد في رأينا إحدى أهم الآليات في صناعة الفقر واستمراره في تلك البلدان . ويمكن ان نوجز هذا الاستغلال ودوره في إفقار الدول النامية اليوم من خلال الآتي:-

أ- القضاء على الصناعات الناشئة في الدول النامية اليوم وجعلها أسواقا للمنتجات الأوربية .

لقد اتبعت الدول الأوربية صاحبة المصالح (الإدارات الاستعمارية) سياسة التفضيل الاستعمار**Colonial preference policy** بحق المستعمرات وأشباه المستعمرات. وبموجب هذه السياسة أعفيت المواد الأولية الصناعية والغذائية المستوردة إلى بلدان أوربا من التعريفة الكمركية، بينما فرضت ضرائب كمركية عالية على السلع الصناعية الآتية من الدول النامية لمنح الحماية للصناعة الأوربية. وهناك سياسات أُخرى مورست، من شأنها عرقلة النمو الصناعي في الدول النامية اليوم، مثل إعطاء تعريفة نقل مخفضة على السكك الحديد لنقل المواد الأولية إلى الموانئ بينما كانت التعريفة عالية بالنسبة للسلع الصناعية. وهناك التشريعات الأوربية التي تحُرّم تصدير بعض أنواع الآلات إلى الدول النامية، ومنع هجرة العمال الماهرين والفنيين، وفرض ضرائب كمركية على استيراد المعادن من أوربا. كل هذا وغيره الكثير للحيلولة دون تمكين الصناعة في الدول النامية من النمو والمنافسة.

وفي ظل هذه السياسة ومع عدم التكافؤ في النمو بين الدول الصناعية والدول التابعة لها (الدول النامية اليوم)، تعرضت المنتجات المحلية في الدول الأخيرة لمنافسة ساحقة من المنتجات الصناعية المستوردة . وبهذا الشكل تعرضت الصناعات الناشئة للتمزيق والتدمير ولم تتح لها فرصة النمو والتطور، مما جعل الدول النامية ان تصبح أسواقا لتصريف الإنتاج الصناعي المتزايد في أوربا. تشير بعض الدراسات إلى ان ثلثي صادرات بريطانيا ونصف صادرات فرنسا كانا يذهبان إلى مستعمراتها.[30]

ب- نمو الاستثمارات الأجنبية واختلال الهياكل الإنتاجية في الدول النامية .

مع الصرخة التي أطلقها الاقتصاد الكلاسيكي أمام زحف الإنتاج الرأسمالي الصناعي، دعه يعمل دعه يمر **Laissez Faire – Laissez passer** ، توافر الإطار المنظم لنهب الفائض الاقتصادي المتحقق داخل الدول النامية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد كانت تلك البلدان آنذاك مصدر أغراء واضح لأنياب رأس المال الأجنبي. فقد تميزت بوجود فرص استثمارات واسعة ومصادر غنية للثروات الطبيعية والمواد الخام، فقد وصلت استثمارات بريطانيا في مستعمراتها مثلاً ضعف ما تستثمر في الداخل (بريطانيا نفسها) وذلك عام 1910.[31]

لقد أدى نمو الاستثمارات الأجنبية ونشاطها في الدول النامية ، إلى إحداث تغيير شامل في الهياكل الإنتاجية لهذه البلاد بما ينسجم مع متطلبات النمو في المراكز الرأسمالية . حيث اتجهت هذه الاستثمارات في قطاعات أنتاج وتصدير المواد الخام المنجمية والزراعية. ونشأت نتيجة لذلك المزارع الرأسمالية الكبيرة **plantation** والمناجم الضخمة، ومن ثم فأن هذا العامل مع العامل السابق تضافرا في اختلال الهياكل الإنتاجية للدول النامية. فبعد ان كان الانتهاج المحلي لهذه الدول متنوعاً ويغطي الجزء الأكبر من حاجات الاستهلاك المحلي، أصبح إنتاجا مشوهاً يركز على إنتاج سلعة واحدة أو سلعتين على الأكثر للتصدير ومستورد لكل السلع الاستهلاكية (اقتصاديات أحادية الجانب) .

رب سائلٍ يسأل: لماذا، التوسع في قطاع التصدير للمواد الأولية، لم يدفع عملية النمو والتقدم في باقي قطاعات الإنتاج الداخلية في تلك الدول، ومن ثم لم يكن دافعاً للنمو والتقدم؟ أي لماذا لم يلعب قطاع التصدير كقطاع قائد ودافع للتنمية في بقية القطاعات؟ ان هذا القطاع أو الاستثمارات الأجنبية، أنشأت أصلا لتوفير متطلبات الإنتاج الرأسمالي في الدول الأم. كما ان الأرباح المتولدة في هذا القطاع لا يُعاد استثمارها في اقتصاديات الدول الحاضنة لهذهِ الاستثمارات، بل كان يُعاد تصديرها إلى الدول الأم صاحبة الاستثمارات. ومما يؤكد الاستغلال الوحشي للاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، هو قانون وضعته الدول الاستعمارية وهو (لزوم ان تكون عوائد ودخول الاستثمارات الأجنبية التي تحول إلى البلاد الأم أي الدول الأوربية، لابد ان يزيد كثيراً عبر الزمن عما يفد إلى البلاد الفقيرة أي المستعمرات من استثمارات، الأمر الذي يعني ثمة انتقال عكسي للموارد يتم من البلاد الأخيرة إلى البلاد الرأسمالية*)[32]. وطبقاً للتقديرات عن حالة الاستثمارات البريطانية مثلاً في الخارج ، يتبين ان دخول وعوائد هذهِ الاستثمارات كان يفوق كثيراً مقدار رؤوس الأموال التي صدرتها بريطانيا إلى مستعمراتها ، فقد وصل صافي رؤوس الأموال البريطانية حوالي 2.4 مليار جنيه إسترليني، في حين ان الدخل الناتج من هذه الاستثمارات والذي أعيد إلى بريطانيا قد بلغ 4.1 مليار جنيه إسترليني للمدة 1870–1913. [33] يعني ان حجم الاستثمارات البريطانية في مستعمراتها تعادل 5/3 من الدخل الناتج من هذه الاستثمارات والعائد إلى بريطانيا .

لذا فأن آثار المضاعف والمعجل لهذه الاستثمارات الأجنبية، في شكل إضافات للدخل والعمالة ورأس المال والمعرفة الفنية ونمو الوفرات الخارجية، ظهرت في الدول الصناعية الأوربية صاحبة هذه الاستثمارات وليس في المستعمرات (الدول النامية اليوم) حيث توجد تلك الاستثمارات.

هكذا نرى ان توسع الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، قد أدى إلى دفع وتقوية حركة النمو والتقدم الصناعي في أوربا من خلال استمرار تدفق المواد الأولية الغذائية والصناعية عند أسعار منخفضة وتحويل الفوائض الاقتصادية لها. هذا وأدت تلك الاستثمارات في ذات الوقت إلى اختلال الهياكل الإنتاجية للدول النامية التي أصبحت ذات اقتصاديات أحادية الجانب والذي ساهم بقوة في تعميق ظاهرة الفقر .

ج- سياسة العمل الرخيص

ان سعي الاستثمارات الأجنبية نحو تعظيم الأرباح وتقليص التكاليف دون الاهتمام بأحوال الإنسان في الدول النامية، يعكس سبب رغبة المراكز الاستثمارية في تنفيذ سياسات تتضمن استمرار تدفق القوى العاملة عند مستويات منخفضة من الأجور. ومن هذه السياسات، سياسة العمل الرخيص، من خلال فرض ضرائب، ضريبة الرأس وضريبة الكوخ وغيرها، على العاملين في الزراعة لضمان انتقالهم إلى قطاع التصدير بأجور منخفضة. وهناك سياسة أخرى هي سياسة العمل الرخيص المستورد ولاسيما في الهند... الخ من السياسات الاستثمارية التي تهدف إلى إبقاء الأجور منخفضة جداً.[34] النتيجة هي عدم تحسن الأجور وبقاء الدخول عند مستويات متدنية جداً في الدول النامية، والذي انعكس في تردي الأحوال المعيشية والصحية والتعليمية في هذه البلاد ومن ثم المساهمة في إفقار الشعوب .

مما سبق يمكن القول ان ظاهرة الفقر في الدول النامية اليوم، تمثل وضعاً نشأ في ظروف تأريخية معينة واستمر باستمرار هذه الظروف والأسباب، والتي حاولنا توضيحها من خلال الأطماع الرأسمالية المنفلتة من عقالها على حساب إفقار الشعوب وتخلفها. وكان ذلك للفترة الممتدة بين حوالي القرن الرابع عشر وحتى بدايات القرن العشرين. أما عن أسباب استمرار هذه الظاهرة (الفقر) في الدول النامية بعد هذا التأريخ، فهذا سيكون مادة المحور اللاحق .

---

* - حتى ذلك الجزء من الاستثمارات الذي كان يعاد استثماره محلياً ، كان قاصراً على تلك الخدمات المتصلة بعملية التصدير وتسهيل استخراج وإنتاج وتصدير المواد الأولية الغذائية والمنجمية مثل السكك الحديد والموانئ والتسهيلات المصرفية ... الخ.

المحور الرابع- الأسباب الداخلية لاستمرار ظاهرة الفقر في الدول النامية

بعد الحرب العالمية الثانية تقريباً، كانت في اعتقادنا، الفرصة الحقيقية لأغلب الدول النامية في تحقيق خطوات جدية وعملية باتجاه القضاء على كل أسباب الفقر والنهوض بمجتمعاتها نحو التنمية والتقدم ولاسيما وان اغلبها نالت استقلالها وحريتها من الدول المستعمرة لها. إلا ان المحاولات التنموية في اغلب تلك الدول واجهت وارتكبت أخطاء وصعوبات، والتي أدت إلى نتائج مخيبة للآمال بدلاً من تحقيق أهدافها في القضاء على الفقر وتحقيق التقدم الاقتصادي. وكان من ابرز هذه النتائج السيئة هي أزمة المديونية الخارجية وأعباءها في مطلع عقد الثمانينات من القرن المنصرم.

سنمر سريعاً على هذه الأخطاء التنموية لما لها دور كبير في استمرار ظاهرة الفقر وتعميقها في الدول النامية وتفجّر أزمة المديونية في مطلع عقد الثمانينات.

<u>أولا:</u> المنظور الخاطئ للتنمية من خلال سيادة ما يمكن ان نطلق عليه (أيديولوجية التنمية التي تسعى إلى رفع مستوى المعيشة للوصول إلى نمط الحياة الغربية). أما قضايا توزيع الدخل والثروة، وتوفير فرص العمل، وقضايا الحريات، وغيرها، فكل هذه الأمور تحتل المرتبة الثانية في أولويات التنمية. حيث توهم مروجي هذه الأيديولوجية بأنه بمجرد تحقيق أهدافها في تضييق الفجوة والوصول إلى نمط الحياة الغربية، سوف تحل معها مشكلات الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل وتدهور مستوى معيشة غالبية السكان.[35]

ان هذا المنظور الخاطئ كان من نتائجه هو الاعتماد على إنتاج مقدار من السلع والخدمات المُعدة للاستهلاك الترفي خلال مدة معينة بغض النظر عن النوعية وكيفية التوزيع. فكانت ثمار التنمية التي وان تحقق جزء منها في بعض الدول النامية، قد وزعت بطريقة غير عادلة وعلى حساب فقر غالبية السكان، وعلى حساب بقاء البنية الاقتصادية مختلة.

<u>ثانياً:</u> وهناك خطأ الاعتقاد بـ "انه من الممكن تحقيق التنمية والقضاء على الفقر من خلال الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي". وهذا الاعتقاد الخاطئ نتج من فكرة انه مهما بذلت الدول النامية من جهد في تعبئة مدخراتها المحلية فإنها لن تنجح في رفع معدلات الادخار المحلي لتغطية احتياجات الاستثمار والتنمية بسبب انخفاض الدخل القومي للبلاد. أدى ذلك إلى توسع الدول النامية في الاعتماد على التمويل الخارجي والأستدانه الخارجية من خلال القروض الميسرة التي قدمتها صناديق التمويل الدولي. وقد انعكس ذلك في استرخاء الادخار المحلي وتقاعس الحكومات عن تعبئة المدخرات المحلية وتنميتها ومن ثم السماح لقوى الاستهلاك الخاص والعام ان تنمو دون إي ضوابط والابتعاد عن إي فرصة للادخار المحلي. فقد وصل الادخار المحلي إلى مستويات سالبة في بعض الأحيان.[36] وما ان جاء عقد الثمانينات حتى عصفت بالدول النامية أزمة المديونية والتي كانت احد نتائج هذه السياسات.

<u>ثالثاً:</u> وهناك خطأ آخر ساد في الدول النامية ولاسيما العربية منها وهو "إننا متخلفون وفقراء لان هناك فجوة تقانية ضخمة تفصلنا عن البلدان المتقدمة". ومن ثم ذهب عدد لا بأس به منَ الدول النامية إلى استيراد احدث هذه المنجزات وإقامة الصناعات ومشاريع الخدمات على أساس التقانة المستوردة. إلا ان هذا الخطأ قد افرز العديد من النتائج السيئة ومنها:

- **ارتفاع كلفة التقانة المستوردة، إذ تتميز هذه التقانة بأنها ذات كلف عالية جداً، ذلك لعدم وجود سوق عالمية للمعرفة التكنولوجية يتحدد فيها سعر عالمي على ضوء المنافسة في تحديد الأسعار، فمن يمتلك هذه التكنولوجيا يتميز بالاحتكار لها.**
- **كما ان هذه التقانة مكثفة لرأس المال، ومن ثم فإنها لا تصلح لحل مشاكل الدول النامية والتي منها البطالة والفقر، ولم تتلاءم مع ميزة الدول النامية في الوفرة في عنصر العمل. وبالتالي كانت غريبة على المجتمعات النامية وما تتميز به من مزايا.[37] هذا الأمر ترتب عليه تحمل البلدان النامية كلف عالية وشروط مالية مجحفة انعكس في المزيد من المديونية.**

رابعاً:- الافتقار إلى التحليل الاقتصادي الرصين، من خلال الاعتماد بشكل تام على التصنيع في المراحل الأولى للتنمية، مفترضين بان أي نوع من التصنيع سيساعد في تحقيق أهداف التنمية المتمثلة في رفع مستوى الدخل وحل مشكلة البطالة وجعل الاقتصاد أكثر تنوعاً وبالتالي القضاء على الفقر.

ان لبرامج التنمية الصناعية دوراً كبيراً ومهماً في إي برنامج للتنمية، إلا ان ذلك يستوجب ان يتم على أساس دراسة قرارات الاستثمار بدقة عالية، ومن المفضل ان يكون للمشاريع الصناعية دوراً اقل في المراحل المبكرة من التنمية، فلو ركزت الدول النامية اهتمامها على التنمية الزراعية والأنشطة الأولية الأخرى أولا، فمن المرجح ان يتهيأ لها من المنافع بوقت اقل ويؤهلها ذلك ان تقوم بقسط كبير في عملية تمويل التصنيع، كما ويمكن في الوقت نفسه ان توفر سوقاً واسعة للسلع الصناعية الجديدة. ومن ثم فان استثمار مبالغ طائلة في مشاريع صناعية معقدة وضخمة لم يتهيأ لها المناخ الملائم في المراحل المبكرة للتنمية قد لا يخدم التنمية المرغوبة بقدر ما لو تم استثمار تلك المبالغ في مشاريع أخرى ذات قيمة اكبر لعملية التنمية كالزراعة والنقل والخدمات وتحسين الإدارة وما إلى ذلك من استثمارات تدعم التنمية الصناعية في المراحل اللاحقة للتنمية الاقتصادية.[38]

ونتيجة لقصور التحليل ذلك كانت الآثار السلبية على التنمية في الدول النامية، ولاسيما فيما له علاقة بالفئات الواسعة من البشر، وتتمثل في إهمال القطاعات الأخرى غير الصناعية ولاسيما القطاع الزراعي (الذي يمتص ويعد مصدر أساسي لدخول عدد كبير من الأيدي العاملة)، وكذلك الحاجة إلى قدر كبير من رؤوس الأموال اللازمة للتصنيع وهي في بداية التنمية فكانت الحاجة إلى التمويل الخارجي والاستدانة.

خامساً: وحتى استراتيجيات التصنيع والتي تبنتها اغلب الدول النامية، في عقود الخمسينات والستينات والسبعينات من القرن المنصرم، ارتكبت أخطاء كارثية في جانب التطبيق والتي أدت إلى فشلها في تحقيق أهداف التنمية. ومن هذه الاستراتيجيات هي التصنيع لإحلال الواردات، والتصنيع لغرض التصدير.

التصنيع لإحلال الواردات، وهو الأنموذج النمطي لغالبية تجارب التصنيع التي تمت في اغلب الدول النامية ولاسيما العربية منها. المنطلق الأساسي لهذه الإستراتيجية " توفير في النقد الأجنبي نتيجة لإحلال السلع المصنعة محلياً بدلاً من المستوردة، ومن خلال زيادة القدرة على استيراد المزيد من السلع الرأسمالية لتوسيع القاعدة الصناعية من خلال إحلال الواردات من السلع الإنتاجية محل الواردات من السلع الاستهلاكية، ومن خلال الطموح في ان تشكل هذه الإستراتيجية الصادرات مستقبلاً. كل هذا يؤدي إلى تخفيف العبء على ميزان المدفوعات بل قد يؤدي إلى تحقيق فائض في هذا الميزان يساهم بشكل فعال في وضع حلول جذرية لمشاكل الدول النامية ومن أهمها مشكلة الفقر".[39]

إلا انه ورغم ما تمخض عن تطبيق لهذه الإستراتيجية من قدر يُعتد به من التكوين الصناعي في البلدان النامية وتجهيز الأسواق المحلية بالسلع الاستهلاكية وتكوين قوى عاملة مؤهلة نسبياً، إلا ان الحصاد الفعلي التطبيقي لها في اغلب الدول النامية هي عدم تمكنها في أحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة، لاقتصارها على الصناعات الاستهلاكية والكمالية، ولم تتمكن من إقامة الصناعات ذات القدرة التصديرية، لابتعادها عن المنافسة الدولية بسبب السياج الحمائي على حساب النوعية وسعر المنتج، ولم تتمكن من التخفيف من العجز في ميزان المدفوعات، وذلك لاعتمادها على الاستيراد من السلع الإنتاجية والمدخلات من المواد الخام والوسيطة والتكنولوجيا اللازمة لعملية التصنيع. وبالتالي أدت هذه الإستراتيجية إلى تعميق التبعية للخارج وزيادة المديونية الخارجية وعدم تمكنها من حل مشكلة الفقر والبطالة.[40]

أما إستراتيجية التصنيع لغرض التصدير*، والتي كان هدفها زيادة الحصيلة من النقد الأجنبي المتأتي من زيادة الصادرات، وبالتالي التغلب على مشكلات العجز في ميزان المدفوعات ودور الصناعة في حل مشاكل البطالة والاختلال ومن ثم حل مشكلة الفقر من خلال الاستفادة من وفورات الحجم الكبير للإنتاج بسبب الانطلاق إلى السوق الدولية وعدم الاقتصار على السوق المحلية.

* أكثر الدول النامية التي اتبعت هذه الإستراتيجية في تلك المدة هي دول أمريكا اللاتينية.

إلا ان النتائج الفعلية التي ترتبت على تطبيق هذه الإستراتيجية انطلاقاً من تجربة العديد من البلدان النامية، تتمثل أبرزها في ازدواجية الاقتصاد القومي، إذ ان هذه الإستراتيجية تقوم على أساس اختيار قطاع تصديري يعد القطاع القائد Leading sector مثل صناعة البن في البرازيل والسكر في كوبا... الخ، ويزود هذا القطاع بأحدث التقنيات ويكون ارتباطه مع الخارج من خلال التصدير. ولكن هذا أدى إلى ازدواجية الاقتصاد من خلال وجود قطاعين احدهما حديث وصغير نسبياً ومتقدم تكنولوجيا ويتسم بارتفاع مستوى الإنتاجية فيه وموجه نحو التصدير ومستوى العمالة فيه قليل نسبياً، حيث تشير الدراسات ان هذا القطاع لا يضم سوى 20% من مجموع السكان الفعال اقتصادياً. وقطاع آخر تقليدي واسع وكبير نسبياً ويتميز بانخفاض الإنتاجية فيه وانخفاض مستوى الدخل فيه ويكون ارتباطه مع الداخل من خلال ارتباطه بالسواد الأعظم من السكان المحليين.[41] أدى هذا الواقع إلى ان يصبح القطاع الحديث عامل إعاقة لا قوة دافعة للتطور في البلدان النامية بسبب عزلته وعدم ارتباطه وتحفيزه لباقي قطاعات الاقتصاد الأخرى. هذا أدى إلى تشوه الهيكل الاقتصادي إضافة إلى آثاره السلبية على الدخل والعدالة الاجتماعية، فقد ترتب على هذه الإستراتيجية زيادة دخول طبقة معينة صغيرة نسبياً تعمل في قطاع التصدير على حساب شريحة واسعة من السكان يعملون في القطاع التقليدي ويستلمون دخول واطنة جداً، وهذا انعكس في التفاوت في توزيع الدخول والثروة والفقر لغالبية السكان، بسبب إهمال هذه الإستراتيجية لكافة القطاعات غير التصديرية في الداخل ذات الارتباطات بالغالبية العظمى من السكان.[42]

من خلال ما تم تناوله لبعض أخطاء التنمية وبعض الاستراتيجيات التنموية وما واجهته من إخفاقات ومشكلات في اغلب الدول النامية، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية ولغاية مطلع الثمانينات من القرن العشرين، وهي جميعاً وغيرها وتعد أسبابا (داخلية) لإيصال الجهود الإنمائية إلى طريق مسدود، ومن ثم اختلال الهيكل الاقتصادي لهذه الدول والمزيد من التبعية والمزيد من البطالة والأمية وتدهور الصحة وانخفاض الدخول والمديونية وغيرها والتي تصب جميعها في بودقة الفقر في الدول النامية. ويمكن ان نبين ابرز مظاهر أخفاقات التنمية في مطلع الثمانينات في اغلب الدول النامية ومن بينها العربية من خلال الأتي:

- اقتصار التصدير على الموارد الطبيعية المتمثلة بالخامات المعدنية والنفط والحاصلات الزراعية، مع تضاؤل الجاري تصديره من السلع الصناعية. وهذا يُبقى هذه الاقتصاديات أحادية الجانب، فلم تستطيع كل الجهود الإنمائية من كسر هذه القاعدة.
- ارتفاع معدلات البطالة والطاقات العاطلة في العديد من الدول النامية ولاسيما ذات الكثافة السكانية العالية، فمثلاً وصلت الطاقة العاطلة في الوحدات الصناعية في اغلب الدول النامية مابين 30% إلى 50%.[43]
- ارتفاع نسبة الفقر والأمية فضلاً عن انخفاض مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية. فمثلاً ان نسبة الأمية تراوحت مابين (40-80)% من السكان في اغلب الدول النامية. فضلاً عن عدم التوازن بين الحضر والريف بحيث ظلت اغلب القرى وتجمعات البدو على الحالة نفسها التي كانت عليها منذ عشرات السنين.[44]
- انخفاض معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي (الكلي والفردي) للبلدان النامية بشكل عام، حيث كان الناتج المحلي الإجمالي الكلي يناهز 6% سنوياً في عقد الستينات، انخفض إلى ما ينيف على 5% سنوياً في السبعينات، ثم انخفض بشكل ملحوظ في مطلع عقد الثمانينات إلى ما يقارب الـ 3% سنوياً. ان متوسط معدلات النمو الإجمالي للناتج المحلي بنوعيه الفردي والكلي في عموم الدول النامية خلال المدة 1960-1987 موضحة في الشكل (1) الآتي:-

شكل (1) معدلات نمو الناتج (الفردي والكلي) في الدول النامية 1960-1987

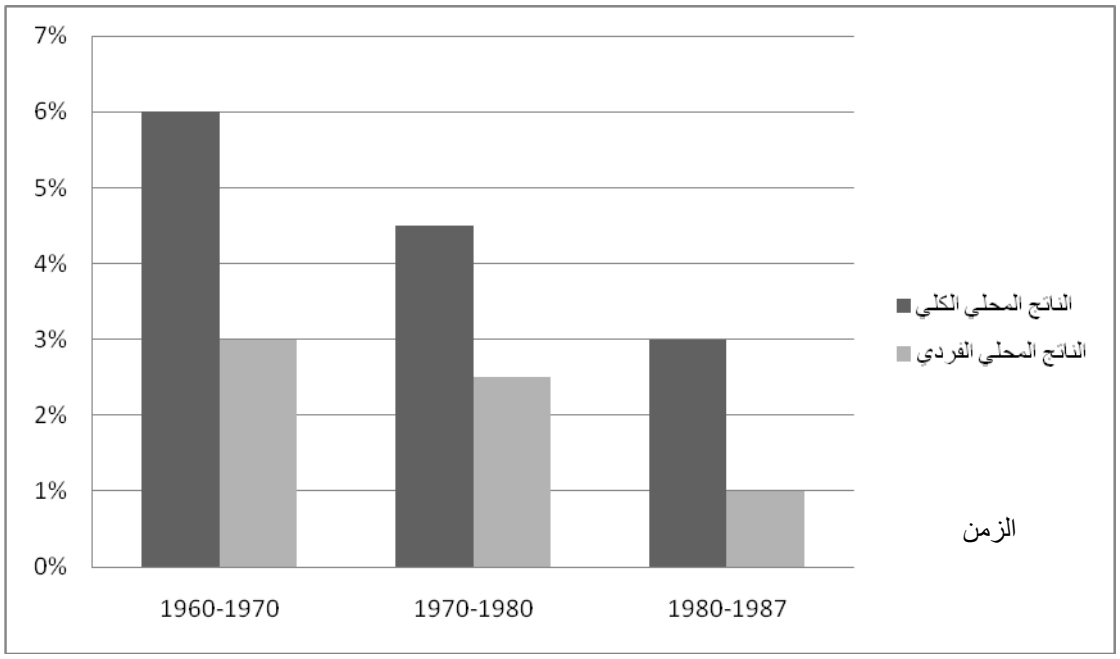

مصدر الشكل/ تقرير لجنة الجنوب، التحدي أمام الجنوب، ترجمة عطا عبد الوهاب، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1990، ص86-87.

- **ويمكن ان تكون من أهم إخفاقات التنمية في مطلع الثمانينات هي أزمة الديون الخارجية المستحقة على الدول النامية وأعباء فوائدها. وهذا يعد من أهم الأسباب الرئيسة في استمرار وتعميق مشكلة الفقر في الدول النامية. فبعد ان كان إجمالي الديون الخارجية لـ 86 دولة نامية، والتي توفرت عنها بيانات، نحو 63.5 مليار دولار في نهاية عام 1970، قفزت إلى 592.5 مليار دولار عام 1981 ثم إلى 865 مليار دولار عام 1985 بمعدل سنوي قدره 48% تقريباً.[45] هذا الأمر يعني ان ثمة سرعة نمو انفجارية حدثت للديون الخارجية المستحقة على هذه الدول، وهي بمثابة مكافئة نهاية الخدمة للجهود التنموية في اغلب الدول النامية.**

إزاء هذا الوضع المتردي الذي وصلت إليه الدول النامية في مطلع الثمانينات under Development من اختلال هيكلي وانخفاض في الدخول وبطالة وفقر وديون خارجية، والتي كان سببها هو وجهات النظر والتطبيق الخاطئ والتحليل الاقتصادي غير الناضج لأغلب المسارات التنموية في البلدان النامية والتي لم تستطع ان تضع الحلول لمشاكل البلدان النامية (الفقر والتخلف)، بل ساهمت في استمرارها وتعميقها ولاسيما من خلال مديونيتها الخارجية التي بدأت تتطور بشكل مخيف. هذه كانت باعتقادنا أهم الأسباب الداخلية، ذات الصلة بالدول النامية، في استمرار وتعميق الفقر في اغلب الدول النامية.

وسنتناول، فيما تبقى من هذا البحث، الأسباب الخارجية لاستمرار الفقر وتطوره في الدول النامية بعد مطلع عقد الثمانينات من القرن العشرين ولاسيما في ظل سياسات الإصلاح والتثبيت الهيكلي وتداعياتها على اقتصاديات الدول النامية من خلال المحور الأتي:-

المحور الخامس- الأسباب الخارجية لاستمرار وتطور الفقر في الدول النامية

هناك عدة عوامل خارجية ساهمت في تدعيم واستمرار الفقر، من أهمها سياسات المؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد والبنك الدوليين) التي تم فرضها على الدول النامية مطلع الثمانينات. إذ استطاعت أزمة المديونية الخارجية التي واجهت هذه الدول عام 1982 ان تعيد الحياة لنظام بريتون وودز بعد محاولة الرئيس الأمريكي نيكسون ،إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب معلناً بذلك تحلل هذا النظام عام 1972.

وجاء قرار العودة بعد ان وجدت المؤسسات المالية العالمية ان الدول النامية غارقة في ديونها وعاجزة عن تسديدها، فاقترحت بتهيئة ما يسمى بسياسات الإصلاح الاقتصادي لإسعافها وإخراجها من أزمتها، فوجدت الاتهامات للقطاع الحكومي بكونه المسؤول عن تفاقم الأزمة، لما يشكله من عبأ مالي كبير يكلف الدولة كثيراً، فكان الحل يتطلب تصفيته وانسحابه من المشروعات وخاصة الخاسرة منها وبيعها إلى القطاع الخاص مع إشراك رأس المال الأجنبي، فضلاً عن محاولة تخفيف العبء المالي من طريق إجراء تخفيف في بند النفقات التمويلية ذات الطابع الاجتماعي، مع تعزيز سياسة الحصول على النقد الأجنبي من خلال زيادة الصادرات على الواردات في إطار تحرير التجارة الخارجية من اجل تعزيز موقف ميزان المدفوعات، مع التأكيد على رفع أسعار الفائدة بهدف زيادة الادخار وترشيد استخدام رأس المال. وكل تلك السياسات يتمحور القصد منها في القضاء على الطلب وترشيد الأنفاق الاجتماعي فكان تطبيق سياسات الإصلاح يتطلب زيادة الاستثمارات الأجنبية، إذ أعلن الدائنون ان سد الفجوة في الموارد المحلية لا يكمن في القروض الخارجية بل لابد من فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي يعني تهيئة المناخ المناسب لها.[46] كونها تساهم في تنمية اقتصاديات الدول النامية عن طريق الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة، والاستفادة من رؤوس الأموال الخارجية إلى غيرها من الفرص التي تخلقها الشركات المتعدية الجنسية إلى البلدان المضيفة لرأس المال الأجنبي .

لكن المتتبع لحركة الاستثمارات الأجنبية يلاحظ إنها لم تخدم الدول النامية، بل إنها ساهمت في دعم المشروع الاستغلالي واستنزاف الفائض الاقتصادي وتحويله إلى الدول المتقدمة صاحبة المشاريع الاستثمارية الوافدة، فبدلاً من نقل التكنولوجيا تم احتكار المعرفة والخبرة التقنية ومنع الدول النامية من الحصول عليها، فخلال المدة (1970 – 1998) كان من بين 90– 98% من جميع التراخيص التقنية وما أعطته من ريع من نصيب الدول المتقدمة التي كانت تملك أنواع عديدة من التقنية المتطورة،[47] محاولة بذلك الاحتفاظ بالطابع الذاتي لإسرارها ومنع تسربها بقصد الحصول على اكبر قدر من الأرباح، وتصدر إلى الدول النامية الصناعات المتقادمة وبسعر مرتفع يفوق أحيانا قيمتها الحقيقية، فبلغت أرباح الشركات الأمريكية مثلاً نحو (650) مليون دولار عام 1960 وارتفعت إلى نحو 3 مليار دولار عام 1972،[48] مما يعزز التوصيف الماركسي للفائض الاقتصادي على المستوى العالمي .

والى جانب ذلك نلاحظ ان أرباح الخمسمائة الأولى للشركات المتعدية الجنسية بلغت عام 1991 نحو 281.8 مليار دولار وارتفعت إلى نحو 323.4 مليار دولار عام 1995، بينما بلغت الاستثمارات الداخلة إلى الدول النامية لنفس المدة نحو 95.5 مليار دولار عام 1994 ونحو 105.5 مليار دولار للعام 1995. [49] مما يعكس حجم التدفق المالي الذي تم استلابه من الدول النامية لصالح الدول المتقدمة.

وفي مجال تحرير التبادل التجاري ، نلاحظ ان السياسات التجارية قد عمّقت من عدم التكافؤ في العلاقات التجارية الخارجية بهدف استنزاف موارد الدول النامية وإفقارها ، إذ بالرغم من اندماج هذه الدول مع الدول المتقدمة من خلال الاتفاقات التجارية كاتفاقية الجات لعام 1947 وحتى اتفاقية أورغواي WTO عام 1994 ، إلا ان شروط تبادلها التجاري لم تتحسن بل تعرضت إلى التدهور . ففي الوقت الذي ترتفع فيه أسعار واردات الدول النامية، نجد ان أسعار صادراتها تسجل انخفاضاً ملحوظاً ، فتكبدت خسائر فادحة في حصتها السوقية في السواق العالمية حيث انخفضت من 7.5%عام 1982 إلى 6.2%عام 1993. [50]

والملاحظ أيضا وجود ارتفاع كبير ولاسيما في أسعار السلع الغذائية ومنها الحبوب المستوردة من قبل الدول النامية وبخاصة الأقطار العربية، بعد توقيع اتفاقية WTO مقارنة بالأسعار قبل توقيع الاتفاقية، حيث سجل نمو الأسعار للمدة 1992-1994 نحو 0.7% سنوياً، بينما سجل هذا المعدل للمدة (95-1997) نحو 18.3%،[51] ولهذا تعرضت هذه الأقطار إلى خسائر جدية في الإيرادات العامة بالنسبة لتجارة السلع الزراعية والبالغة نحو 644 مليون دولار ويحتل القمح لوحده خسارة مقدارها نحو 375 مليون دولار ناجم عن نفقات استيراده .[52]

كما تم استنزاف الدول النامية وحرمانها من الاستفادة من ميزتها النسبية في مجال العمل، حيث نلاحظ ان الدول المتقدمة حاولت فرض قيود حمائية مالية على تدفق العمالة بقصد الحد من صادرات الدول النامية في هذا المجال، ويوضح تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1992 الخسائر الجدية التي تجنيها هذه الدول والبالغة نحو 250 مليون دولار سنوياً، في حين ان إزالة القيود المفروضة على انتقال العمالة قد يزيد من عائداتها التصديرية بنسبة 20% تقريباً. [53]

وفي مجال السياسات الحمائية ، فقد أشار كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة سابقاً، إلى خطر الدعم الذي تقدمه الدول الصناعية بقصد إغراق السوق العالمية بفوائضها من السلع الغذائية، حيث أكد على دور ذلك في تهديد حياة الملايين من المزارعين الفقراء في الدول النامية الذين لا يقدرون على منافسة الواردات المدعومة.[54] وان كانت آلية عمل المؤسسات المالية العالمية تسعى إلى معالجة أزمة المديونية، ولكن لم يمكن بمقدور شعارات الإصلاح الاقتصادي ان تنهض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية، فهي بدلاً من ان تحقق كهدف أدنى انكماشاً في العجز الذي يعانيه ميزان المدفوعات، فقد عمدت إلى إعاقة قدرتها عن استرداد عافيتها والتخلص من ديونها بعد ان شهدت ارتفاعاً واضحاً في طلب القروض وكما مبين في الجدول التالي:-

جدول رقم (2) تطور حجم الديون الخارجية المستحقة على البلدان النامية للمدة (1970-2005)

السنوات	حجم الديون (مليار دولار)
1970	63.5
1971	76.2
1972	92.0
1973	114.8
1974	143.8
1975	173.9
1976	212.9
1977	261.0
1978	225.5
1979	378.8
1980	423.3
1981	592.5
1982	778.0
1983	841.0
1984	880.0
1985	939.0
1986	979.0
1987	1022.0
1990	1341.0
1996	2150.0
1997	2196.7
1998	2314.0
1999	2562.0
2000	2562.5
2001	2471.4
2002	2533.3
2003	2724.3
2004	2763.0
2005	2830.1

المصدر: صالح ياسر حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، مطبعة دار الرواد المزدهرة للطباعة والتوزيع المحدودة- بغداد 2006، ص 410.

نلاحظ من خلال الجدول تزايد وتطور حجم الديون للدول النامية خلال الفترة (1970-2005)، فقد ازدادت الديون إلى (423.3) بليون دولار عام 1980 بعد ان كانت نحو (63.5) بليون دولار عام 1970، ثم ارتفعت إلى (1341.0) بليون دولار عام 1990 بعد ان كانت نحو (1022.0) بليون دولار عام 1987 ثم ارتفعت إلى (2830.1) بليون دولار عام 2005.

ولقد تحولت الدول النامية إلى دول مصدرة لرؤوس الأموال في ظل برامج الإصلاح المقترحة، فمن المفترض إنها جاءت من اجل تحقيق تنميتها، لكنها وجدت نفسها بعد فترة من السير في طريق الاقتراض في مفترق الطريق، فلا هي حققت تنميتها، ولا هي قادرة على الإيفاء بديونها الخارجية، فبدأت تواجه صعوبات كبيرة في الموائمة بين الوفاء بديونها الخارجية. فبدأت تواجه صعوبات كبيرة في الموائمة بين توفيه الديون وبين توفير متطلبات التنمية الاقتصادية، وبدأت تتعثر في سدادها بمواعيدها المحددة، فأعادت الجدولة التي ألزمتها بها المؤسسات المالية والتي أجبرتها على تقديم العديد من التنازلات والتضحيات أوقعتها في فخ المديونية، إذ استمرت في طلب القروض ولن تستطيع التوقف عن طلبها، حتى أصبحت القروض مصدرا ً لطلب المزيد من القروض، وذلك لأن أعباء خدمة الدين (الأقساط + الفوائد) أخذت تأكل الجزء الأكبر من القروض الجديدة. وفي المقابل فان هذه القروض لن تفي بمتطلباتها التنموية، لأن طلبها أصبح يتحدد بتمويل أو تسديد الدين القديم، وهذا ما تستطيع معرفته من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (3) : تطور مدفوعات خدمة الدين للدول النامية خلال المدة (1996-2005)/ مليار دولار

مدفوعات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
خدمة الدين	311.5	361.5	376.5	400.0	451.6	421.0	400.9	437.8	443.8	454.4

Source: IMF, world Economic Out book, Globalization and Inflation, April 2006, statistical Appendix,pp.260-266.

فالملاحظ من خلال الجدول ان أعباء خدمة الدين خلال المدة (1996-2005) قد تزايدت من (311.5) مليار دولار عام 1996 إلى (451.6) مليار دولار عام 2000 ثم ارتفعت إلى (454.2) مليار دولار عام 2005. ولهذا يشار إلى ان الديون تمثل السبب الرئيسي للفقر والجوع والحرمان في الدول النامية في الوقت الراهن، ذلك لأنه عام 2003 بلغت ديون أمريكا اللاتينية نحو 790 مليار دولار، وبلغت خدمات هذه الديون أو فوائدها نحو (134) مليار دولار، فماذا إذن يبقى لها من اجل التنمية ورفع مستوى معيشتها.[55]

لقد خلقت سياسة التكيف التي فرضها صندوق النقد الدولي، أزمة اقتصادية واجتماعية للدول التي طبقت برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي، وأول هذه الأزمات هي أزمة الفقر، إذ انعكست هذه البرامج على المزيد من الفقر ومن عدة اتجاهات أهمها:

1. غياب شبكات الضمان الاجتماعي أدت إلى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد.
2. انخفاض الإنفاق الاستثماري العام ينعكس بزيادة البطالة ومن ثم زيادة الفقر.
3. رفع أسعار الفائدة يترتب عليه ارتفاع معدلات التضخم التي تأكل الدخل الحقيقي للفرد.

وبهذا فقد أدى تنفيذ الشروط إلى تجويع الملايين من البشر، إذ ان الدافع لهذه المؤسسات يتمحور في تشديد التقشف في سبيل الإيفاء بالدين الخارجي ودفع فوائد الأرباح التي تجنيها الشركات الرأسمالية.

فالتقشف يهدف إلى إزالة الدعم المالي عن الفئات الفقيرة سواء كان دعماً لقوتها اليومي أو الدعم اللازم لتطوير الجوانب الصحية والتعليمية لأفراد المجتمع، وفي هذا الجانب لا يمكن تجاهل ما حدث في النيجر مثلاً من نتائج اقتصادية واجتماعية بعد خصخصة القطاع العام، إذ فقدت ثروتها الحيوانية التي راحت ضحية الأمراض والأدوية الفاسدة، فدفعت الثمن غالياً بانضمام مئات الآلاف من مربي المواشي إلى الجماهير الفقيرة.[56]

الخاتمة

والآن، وقد وصلنا إلى خاتمة المطاف في تتبع هذا التطور الطويل في تاريخ وطبيعة العلاقات بين العالمين النامي والمتقدم، وما كان له الأثر في نشوء مشكلة الفقر في الدول النامية، فضلاً عن السياسات التنموية في اغلب الدول النامية ومن ثم سياسات الإصلاح والتثبيت الهيكلي والتي فُرضت على اغلب الدول النامية مُنذ

العقدين الأخيرين من القرن المنصرم، وما كان لها من دور كبير في استمرار وتفاقم مشكلة الفقر في الدول النامية. قد يحسن لنا ان نستخلص بعض الملاحظات من هذه الدراسة:

1. وأول ما يمكن ان نود التنبيه له وهو ان الفقر والفقراء يُعد عائقاً أمام التنمية والتقدم على وجه الكرة الأرضية، ومن ثم فان الجهود الرامية إلى تذليل هذه المشكلة تصبح ضرورة ملحة لضمان التنمية والتقدم.
2. يقع على الدول المتقدمة مسؤولية الفقر والفقراء في الدول النامية، لأنها المسؤول الأول في نشوء هذه المشكلة في تلك الدول، ومن ثم فان تقديمها للمساعدات ايا كان شكل هذه المساعدات، لا يُعد فضلاً وإنما واجباً عليها كجزء من مسؤولياتها التاريخية تجاه الدول النامية. إلا ان الواقع يشير إلى عكس ذلك، فالدول المتقدمة، من خلال سياسات الإصلاح والتثبيت الهيكلي، تؤدي دور كبير في استمرار هذه المشكلة وتفاقمها على اغلب الدول النامية...
3. ضرورة التحرك من قبل الدول النامية والفقيرة لإعادة هيكلة اقتصادياتها بما يتوافق مع مصالحها القومية وكذلك مع المتغيرات العالمية، وعدم التسليم بسياسات الإصلاح ولا سيما فيما يتعلق بالحرية وانسحاب الدولة من واجباتها الإنسانية والاجتماعية بحجة تقليص الإنفاق ومن ثم تضييق العجز في ميزان المدفوعات.
4. وهذا يتطلب تفعيل دور الدولة في إطار تدخلها وفرض رقابتها على مستوى الاقتصاد ومتابعة نقاط الضعف ومعالجة الاختلال، ولاسيما محاولة تقليص مشكلة الفقر من خلال العديد من السياسات التدخلية بشكل مباشر وغير مباشر.

المصادر

[1] ـ سامي حامد عباس ألجميلي واحمد عباس عبد الله، الفقر في ظل العولمة، مجلة كلية العلوم التطبيقية، جامعة حضر موت للعلوم والتكنولوجيا، العدد 5 ، مايو 2007، ص12.
[2]ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي– المكتب الإقليمي للدول العربية، مكافحة وإزالة الفقر: العناصر الرئيسة لإستراتيجية القضاء على الفقر في البلدان العربية، نيويورك، 1997 ، ص 13 .
[3]ـ الفقر في ظل العولمة، مصدر سابق، ص12-13 .
[4] -http : //www.Islam . online . net
[5] ـ سام ويلسون ونوردهاوس، علم الاقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدباغ، بيروت– لبنان، ط1، 2006، ص406 .
[6]- UNDP , Human Development Report , 1997 , p.34
[7] - http : // www . Aljazeera . net .
[8]ـ الفقر في ظل الدولة، مصدر سابق، ص9 .
[9] - UNDP . Human Development Report , 2001 , p . 9
[10] - Ibid , p . 9
[11] - http : // www . Aljazeera . net.
[12]- www . unfpa . org / sup / 2008
[13]- UNDP, Human Development Report, 1997, P.34
[14] - http://www. Aawsab.com
[15] - http://web.worldbank.org
[16]- http://www.aawast.com
[17] ـ هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة- الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 295 ، 2003 ، ص29.
[18]-http://econ.wordbank.org
[19]ـ كل العرب/ صحيفة الجماهير العربية، البطالة في المنطقة العربية هي الأعلى، العدد 839، 2004، على الانترنيت www.Kul . arab .com Or www . Wikipedia , org / wiki / 106
[20]ـ ألن ديفيد سميث- عولمة الفقر والارتباط الجوهري بين الديمقراطية والتنمية في دول العالم الثالث، بحث على الانترنيت Http: // www.majlesalammah . net
[21]- www. Alriyadh . com
[22]ـ رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف- دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكويت، 1987، ص 17-19.
[23] -Ernst kaemmel: finanz geschichte, verlage Die Wirtschaft, Berlin, 1966, p.230.
[24]ـ التاريخ النقدي للتخلف، نفس المصدر السابق ، ص25، ص28.
[25] ـ جون هنريك كلارك وفينسنت هاردنج- تجارة الرق والرقيق،نفس المصدر السابق ، ص 52.
[26] ـ تجارة الرق والرقيق، المصدر السابق، ص12 .
[27] ـ رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، مصدر سابق، ص35 .
[28]ـ رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف.... مصدر سابق، ص54.
[29]ـ رمزي زكي، نفس المصدر السابق، ص53 .
[30]ـ سمير أمين، أزمة الديون الخارجية – رؤية العالم الثالث، الهيئة المصرية للكتاب القاهرة، 1978، ص 180 -184.

[31]- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، مصدر سابق، ص 67.
32- بول باران وبول سويزي، رأس المال الاحتكاري- بحث في النظام الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي، ترجمة حسين فهمي مصطفى، الهيئة العامة للتأليف، القاهرة، 1971 ، ص 111 .
[33]- بول باران، نفس المصدر السابق، ص 111 .
[34] - عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، ص 199- 202 .
[35]- رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار- دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيره في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، كانون أول، 1989، ص32.
[36] - فليح حسن خلف، التنمية الاقتصادية، مطبعة الإرشاد- بغداد، الجامعة المستنصرية، 1988، ص190.
[37]- حمدي أبو النجا، التقانة المناسبة في مواجهة إخفاقات التنمية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 175، أيلول 1993، ص54-56.
[38]- فالكورسكي، وجهة نظر ماركسية حول مشكلات تنمية العالم الثالث، ترجمة كمال غالي، دار الحقيقة للطباع والنشر، بيروت، 1968، ص 91-93.
[39] - لمزيد من التفاصيل راجع المصدر/ حميد جاسم حميد ألجميلي وآخرون، الاقتصاد الصناعي، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1980، ص 375-377.
[40] - محبوب الحق، ستار الفقر: خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة احمد فؤاد بلبع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977، ص43.
[41] - حميد جاسم حميد ألجميلي وآخرون، مصدر سابق، ص383-384.
[42] - رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مصدر سابق، ص46-47.
[43] - حميد جاسم حميد ألجميلي، مصدر سابق، ص279-280.
[44]- حمدي أبو النجا، التقانة المناسبة في مواجهة إخفاقات التنمية العربية، مصدر سابق، ص 55-56.
[45] - رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مصدر سابق، ص121.
[46] - رمزي زكي، الليبرالية المستبدة- دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية، القاهرة- سينا للنشر، ط1، 1993، ص91.
[47] - البنك الدولي، العولمة والنمو والفقر، تقرير عن بحوث السياسات، ترجمة هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة العربية الأولى، 2003، ص129 .
[48] - محمد صبحي الاتربي، مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات، منشورات النفط والتنمية، دار الثورة للصحافة والنشر– بغداد، 1977 ، ص 144 .
[49] - UNCTAD , world investment report , 1997 : Annex A& B .
[50] - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- اقل البلدان نمواً، تقرير 1996، نيويورك- جنيف، ص 103-105.
[51] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، آثار تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية على الزراعة العربية، الخرطوم، تشرين الأول 1999، ص (44-45).
[52]- نزار ذياب عساف، التجارة العربية وتحديات العولمة، مجلة بيت الحكمة- بغداد، العدد (19)، السنة الثالثة 2000م. ص93.
[53] -UNDP .Human Development Report.1992 .
[54] - محمود خالد المسافر وأيسر ياسين فهد، في ظل الرواج العالمي ماذا سيجني الجنوب من النظام التجاري العالمي الجديد، مجلة بيت الحكمة- بغداد، العدد (16) السنة الثالثة، 2000، ص67.
[55] - سمير ناصر، فخ المديونية كأحد أساليب جماعات الضغط الاقتصادي الدولي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (28) العدد (11) لسنة 2006.
[56] - جان زيغلر، سادة العولمة الجدد- العولمة النهابون المرتزقة الغجر، دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون أول- ديسمبر 2003م، ص194.